

فان حضرت الغلة عن الوفا بجميع ما عين لارادها وجعل على الناظر التسوية بين المستحقين بنسبة استحقاقهم فان  
ميز بعضهم لغيره ووجبت على الميراث ما زاد على ما يحضه بالمتزوج الى بقية المستحقين وان وقت الغلة بالميراث  
وصرف الناظر بعضهم جميع استحقاقه ونفق الباقي رجوعا على الناظر لانه الظالم لهم والمطلوب انما يرجع على الزوج  
وان كان على الخاص فاننا نؤثر محسودين كما هل يلد كما لم يجب استعابهم وكذا التسوية بينهم وان كان الزوج  
كالاراد زيد وجب استيعابهم والتسوية بينهم ولهم علم **سئل** رضي الله عنه عن رجل عتق ابنته ابنته المذكور  
وكلا ثاثة ولم يكن له ذكورا فماذا رتبته خمس ثلث وقاله الوقف ومما مات منهن فضيصة لولده فان من اراد  
واخذ كل من الاولاد ونصيبه ثم ملئت للخامسة بعد اربعة ولم يكن لها اولاد وانما لها عصبة فماذا يكون نصيبها  
**اجاب** بنصفها الميسل من قول الروض وشرحه ما مضى ووقف عليها وسكت عن ميراثها الى يومها  
تحت مائة احداهم ان نصيب الاجرام الاقرباء والاقربان او جرحهما انما للاخر وهو نصيبه لانه القربى وحده  
الا ذريته وتابع شارح على توجيه تلامذة من شرح المنهاج كما يشاهد ابن حجر وغيره وقضية انه يتقبل نصيب  
الخامسة الى بقية الشراكية ما علم **سئل** رضي الله عنه عن رجل عتق ابنته ابنته المذكور والارضية ابنته من الميراث  
بمقتضى بقية الاختلاف فيهما الا ان كان في الزوج على الاقربى من مائة عتق نفسه وعلى الارض كالسبل ما يقع فيها  
فهل يجوز ذهابها ويترى الغم منها ايضا اخرى قريبة من الميسل على مندها الشراكية وغيرها حتى يقبله وهل يجوز التخليق  
منه في السئلة افنوا جزاكم كما جزا اباكم **اجاب** سيع الوقف لسبيل الميراث وان اتفق احد من اتباع ابيكم الا ان يجرى  
تقليد محراز الناظر الوقت المذكور تغلبه فان اتمت كلامه على عهد من دهم **سئل** رضي الله عنه عن شخص اوقف نفقا  
على بنت ثم على اولاده ثم على اولادهم وهكذا فان مات اولاده ثم ماتت اوقافهم اولاده فانتقل الوقف  
اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد الميراث في حياة ابيه في الوقت يسبق ام لا **اجاب** نعم فهم مشاهير وادب على اعلم  
**سئل** رضي الله عنه عما خلفه منكم رضي الله عنكم في بعض قومه الملقب في وظيفة فيما شرفها فانها هل يدخل في باطن مصر  
وتقويمها واستمره من اهل تذكور الماشاة المكة والمقر الاول لاراد الم وظيفة وقام به ما فرغ الامر الى الشرع  
الشريف فامر الشرع الشريف المقر الاول بمعلوم الوظيفة بموجب تقرير السلطان في كل سنة استحق الوظيفة ومعلوم ان  
القياس المذكور غير الجاهل شرافتنا انما يكمل به لجنه **اجاب** الوظيفة مستحقة لكل اول وكذا المعلوم العيون لها بالبين  
اعتنا على حرمة السيرة وظيفته المتولى المتاهل وان لو عزل وولي الساعي لم ينفذ العزل ولم يصح التولية وان لم يعلم  
**باب لمعالة** **سئل** رضي الله عنه عن رجل اعطى مالا كثيرا وتقليد الاجل ان يعين صلح قبل بين حتى لا ينقض  
احدهما فكيف يجب بينهما فهل يعمل له ذلك ولو كان الصلح فيه فاد **اجاب** ما يدعى الشفيع في مقابلته ومع مسدده  
جملة جازية على وله لغيرها وان لم يعلم **سئل** رضي الله عنه عن شخص فرغ لاجز مجزوما يتعلق بالجز من المعلوم  
ودفع المفروع له في مقابلته ذلك ذبا بغير معلومة وفرر الى الامر المفروع له في الجز ووجوهه ثم اتفق انه لم يات معلوم  
الجز وهذه السنة فهل المفروع له الرجوع على المادع بما دفع له من الدانير وهل اذا كان المفروع له من ذمة المادع  
وجعل المذاع في مقابلته الدين يسقط الدين عن المادع وليس المفروع له الرجوع بعد ذلك ام لا فاشقوا ما جزم  
انماكم الميراث **اجاب** في حق المذاع في الرجوع الى المادع في مقابلته ما مضى في بعضه على التزول

فان حضرت الغلة عن الوفا بجميع ما عين لارادها وجعل على الناظر التسوية بين المستحقين بنسبة استحقاقهم فان ميز بعضهم لغيره ووجبت على الميراث ما زاد على ما يحضه بالمتزوج الى بقية المستحقين وان وقت الغلة بالميراث وصرف الناظر بعضهم جميع استحقاقه ونفق الباقي رجوعا على الناظر لانه الظالم لهم والمطلوب انما يرجع على الزوج وان كان على الخاص فاننا نؤثر محسودين كما هل يلد كما لم يجب استعابهم وكذا التسوية بينهم وان كان الزوج كالاراد زيد وجب استيعابهم والتسوية بينهم ولهم علم سئل رضي الله عنه عن رجل عتق ابنته ابنته المذكور وكلا ثاثة ولم يكن له ذكورا فماذا رتبته خمس ثلث وقاله الوقف ومما مات منهن فضيصة لولده فان من اراد واخذ كل من الاولاد ونصيبه ثم ملئت للخامسة بعد اربعة ولم يكن لها اولاد وانما لها عصبة فماذا يكون نصيبها اجاب بنصفها الميسل من قول الروض وشرحه ما مضى ووقف عليها وسكت عن ميراثها الى يومها تحت مائة احداهم ان نصيب الاجرام الاقرباء والاقربان او جرحهما انما للاخر وهو نصيبه لانه القربى وحده الا ذريته وتابع شارح على توجيه تلامذة من شرح المنهاج كما يشاهد ابن حجر وغيره وقضية انه يتقبل نصيب الخامسة الى بقية الشراكية ما علم سئل رضي الله عنه عن رجل عتق ابنته ابنته المذكور والارضية ابنته من الميراث بمقتضى بقية الاختلاف فيهما الا ان كان في الزوج على الاقربى من مائة عتق نفسه وعلى الارض كالسبل ما يقع فيها فهل يجوز ذهابها ويترى الغم منها ايضا اخرى قريبة من الميسل على مندها الشراكية وغيرها حتى يقبله وهل يجوز التخليق منه في السئلة افنوا جزاكم كما جزا اباكم اجاب سيع الوقف لسبيل الميراث وان اتفق احد من اتباع ابيكم الا ان يجرى تقليد محراز الناظر الوقت المذكور تغلبه فان اتمت كلامه على عهد من دهم سئل رضي الله عنه عن شخص اوقف نفقا على بنت ثم على اولاده ثم على اولادهم وهكذا فان مات اولاده ثم ماتت اوقافهم اولاده فانتقل الوقف اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد الميراث في حياة ابيه في الوقت يسبق ام لا اجاب نعم فهم مشاهير وادب على اعلم سئل رضي الله عنه عما خلفه منكم رضي الله عنكم في بعض قومه الملقب في وظيفة فيما شرفها فانها هل يدخل في باطن مصر وتقويمها واستمره من اهل تذكور الماشاة المكة والمقر الاول لاراد الم وظيفة وقام به ما فرغ الامر الى الشرع الشريف فامر الشرع الشريف المقر الاول بمعلوم الوظيفة بموجب تقرير السلطان في كل سنة استحق الوظيفة ومعلوم ان القياس المذكور غير الجاهل شرافتنا انما يكمل به لجنه اجاب الوظيفة مستحقة لكل اول وكذا المعلوم العيون لها بالبين اعتنا على حرمة السيرة وظيفته المتولى المتاهل وان لو عزل وولي الساعي لم ينفذ العزل ولم يصح التولية وان لم يعلم باب لمعالة سئل رضي الله عنه عن رجل اعطى مالا كثيرا وتقليد الاجل ان يعين صلح قبل بين حتى لا ينقض احدهما فكيف يجب بينهما فهل يعمل له ذلك ولو كان الصلح فيه فاد اجاب ما يدعى الشفيع في مقابلته ومع مسدده جملة جازية على وله لغيرها وان لم يعلم سئل رضي الله عنه عن شخص فرغ لاجز مجزوما يتعلق بالجز من المعلوم ودفع المفروع له في مقابلته ذلك ذبا بغير معلومة وفرر الى الامر المفروع له في الجز ووجوهه ثم اتفق انه لم يات معلوم الجز وهذه السنة فهل المفروع له الرجوع على المادع بما دفع له من الدانير وهل اذا كان المفروع له من ذمة المادع وجعل المذاع في مقابلته الدين يسقط الدين عن المادع وليس المفروع له الرجوع بعد ذلك ام لا فاشقوا ما جزم انماكم الميراث اجاب في حق المذاع في الرجوع الى المادع في مقابلته ما مضى في بعضه على التزول

عن

عن الوفايف بالمال اي لان من اقسام المعاملة فيستحق التاذل ويستحقه وان لم يقرر الناظر المنزول له لانه  
بالخيار بينه وبين غيره وفي نهاية المطاف ليجازي الوصل نحو الا ان عبا وهاضق الوالد حرمه ادمه فقال ليجز المنزول  
فيوضه من خلافه انه ليس للمفروع له الرجوع بالموصل المنزول في مقابلته الغرام عينا كما اودينا عند تخلف وصول  
المعلم لانه اذا استحق العوض مع عدم تقرير المتولى لكونه في مقابلته نزول المادع ليعتد استحقاقه لا يتردد في تحقق  
لان يستحقه مع تقرير المتولى وعدم حصول المعلوم لها وض بكاوي والله اعلم **كتاب الغرضين**

**باب الوصية** **سئل** رضي الله عنه عن رجل مات وخلف زوجة وبنتا وابن ابن واولاد ابن ابنته ميراث  
ابن لو كان حيا فهل يقع هذه الوصية لابن الابن كونه وارثا فاذا صحق من كم هذه الميراث بسيطة وتخصيص  
كم نسبة ما يستحقه الموصي له وصية وارثا بغير ذلك بمانا شافيا بسيطة وحققا وجه العمل في ذلك لم يندى  
الميراث لابن هذا الفن وما فرقكم في رجل له اولاد ذكور واناث وله اولاد بن فاعلى وصية ائت اولاد ابني معام  
ابن في مقام ابيهم في الميراث فهل يكون ذلك وصية صحيحة وماذا يستحق ابن الابن اذا كان اولاد الموصي ثلاثة بنين  
ذلك بمانا شافيا **اجاب** اما المسئلة الا فيقول ان السائل اده ادمه فبقا من نصيب الوصية لا يجوز ان الاوصية  
لوصية الموارث انما موقوفة على اجازة الورثة فان ردوها جميع بطلت وان اجازها فاعتدت وان اجازها البعض  
فاعتدت بالنسبة لما خصص فيها وحيث صحت شقوة نصيبها في السؤل موقوفة على كل كلام الامة وحرمه ادمه على في  
اصل المسئلة التي بينت على مسئلة السؤل ونحوها قال في اصل الروضة ما نفعه فرع اوصي وله ابن بمثل نصيبه  
ثان لو كان اوصي وله ابنتان بمثل نصيبه قالت لو كان فالوصية في الاثنت وفي الثانية بالرغم وقال الاستاذ  
ابوصية في الاولى بالنصف وفي الثانية بالثلث والصحيح الاول وهل يفرق بين قوله بمثل نصيبه ثان او ثلث  
لو كان وبين ان يخذل لفظه مثل فيقول نصيب ابن القياس ادمه على الوجهين فاما اذا اصناف الى الموارث الموجود  
وهو الاستاذ ابو منصور وعن الاصحاب انهم فرقوا فقالوا اوصي بمثل نصيبه دفع اليه نصيبه لو كان ذاب على اصل  
الفرصة واذا اوصي بنصيبه دفع اليه نصيبه من اصل الفرصة فعل هذا اوصي وله ابنتان بنصيبه ثان لو كانت الوصية  
بالثلث ولو قال بمثل نصيبه ثان لو كان فالوصية بالرغم كما سبق ولو اوصي وله ثلثة بنين بمثل نصيبه بنت لو كانت  
فالوصية بالثلث وعلى قول الاستاذ ابو اسحاق بالسبع انتهى فقوله القياس ادمه على وجهين الخ اشارة الى قوله قبل ذلك  
اذا اوصي بمثل نصيبه ابنه وله ابن فالوصية بالنصف فان يجوز الورثة دبت الثلث ولو كان له ابنتان او بنون او  
بممثل نصيبها او نصيبهم فهو كالميراث ولو لم يكن له ابن او لم يكن وارثا لرق او غيره فالوصية باطلة ولو قال اوصيت لنصيب  
ابن فجز ان اصحابه عند العرايين والبغوي بطلان الوصية واصحابه عند الامام والنرواني يخصصها والمعنى بمثل نصيب  
ابن فان صحناه وهو وصية بالنصف على الصحيح وقيل بالكل حكمه البغوي انتهى وحاصل ما ذكر ان ابن المثل نصيبه  
ان كان موجودا ابنا لزوجها على اصل الفرصة بقدر نصيبه وان كان مفزوا بغيره لا بد قد نصيبه بغيره  
موجود على الصحيح السابق اصل الوصية ويدون فرضه موجودا على اقله الاستاذ ابو اسحاق في لافق في  
الصحيح بينما ان يكون المثل محفوظا او مقدر خلافا لما مر عن الاستاذ ابو منصور وقد وقع في اتمام القول العام

بلغ